

# السعوديون مقبلون على تغيير نمط عيشهم بسبب التقشف

## هل يستثمر رئيس الوزراء تراجع قدرة إيران على دعم الميليشيات



وقفة جديدة واثقة

وكان مطلب إعادة بناء وتقوية المؤسسة الأمنية والعسكرية في العراق ضمن المطالب التي يناهز بها كثير من العراقيين من سياسيين وقادة حراك شعبي، باعتبارها مفتاحاً من مفاتيح الإصلاح العام، إذ ليس من الممكن تحقيق الاستقرار وتنشيط الاقتصاد وضبط الحدود ووقف التهريب، من دون قوات مسلحة قوية وذات هبة.

كما أنّ العراق لم يحسم بعد بشكل نهائي الحرب ضد تنظيم داعش الذي عاد إلى النشاط في عدد من أنحاء البلاد بشكل لافت خلال الفترة الأخيرة، ما يحتم الحاجة إلى الارتقاء بكفاءة وقدرات القوات المسلحة.

وقال العميد يحيى رسول المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية إنّ حكومة الكاظمي تخطط لرفع قدرات القوات العسكرية التسليحية بأفضل الأسلحة والمعدات، وأيضاً بناء منظومة أمنية متكاملة وفق أسس ومعايير مهنية بهدف مكافحة الإرهاب وحماية أمن البلاد.

وأشار إلى الاجتماع الموسع الذي عقده رئيس الحكومة هذا الأسبوع بمقر وزارة الدفاع بحضور وزير الدفاع والقيادات العسكرية وقادة الأسلحة والفرق والتشكيلات، لتدارس إعادة الهيكلة للمؤسسة العسكرية والتعامل بحزم مع عصابات تنظيم داعش. وذكر أنّ القائد العام للقوات المسلحة أعطى الأوامر بضرورة تطوير المؤسسة العسكرية وتسليحها بشكل صحيح يتواءم مع مسؤولية مواجهة الإرهاب.

وكانت وزارة الدفاع هي أول وزارة قام الكاظمي بزيارتها بعد تسلمه مهامه، وذلك قبل أن يقوم بزيارة مماثلة إلى مقر جهاز مكافحة الإرهاب، حيث شدّد على أهمية الحفاظ على استقلالية هذه المؤسسة وتعزيز قوتها ودورها في حماية الدولة وضرورة إبعادها عن التدخلات السياسية.

سليمانى ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس على يد القوات الأميركية في غارة جوية نفذتها قرب مطار بغداد في يناير الماضي. ويستلج الكاظمي في مواجهته للميليشيات بخبرته الأمنية حيث كان يشغل قبل اختياره لرئاسة الحكومة منصب رئيس جهاز المخابرات الذي يمكنه من دراية موسعة بخبايا تلك التشكيلات المسلحة وعلاقاتها ومصادر تسليحها وتمويلها.

ولا يستبعد أن يكون الرجل بصدد الرهان على الأوضاع المعقدة لإيران التي جعلها طروفاً للمالية والاقتصادية لا السيئة غير قادرة على تقديم دعمها المالي والسياسي لحلفائها من أحزاب وميليشيات ناشطة في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

وتحدّثت مصادر عراقية عن خلافات دبت داخل تحالف الفتح الهيكلي السياسي الجامع لبعض أعتى الميليشيات الشيعية وذلك على خلفية الموقف من قضية إخراج القوات الأميركية من العراق وهو مطلب إيراني بالأساس تستخدم طهران وكلاء محليين عراقين لتنفيذه.

وانطلق الخلاف عندما أصدر رئيس كتلة الفتح في البرلمان النائب محمد الغبان المنتمي لمنظمة بدر بقيادة عادي العامري بياناً دعا فيه الولايات المتحدة إلى دعم العراق ومساندته الأمر الذي أغضب أطرافاً أخرى في التحالف على رأسها كتلة صادقون الممثلة لعصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي التي ردت ببيان غاضب ركزت فيه على الخطاب المهان من قبل الغبان. وتوضّح المصادر أن موقف الغبان ليس شخصياً بقدر ما هو تعبير عن نهج جديد لرعي بدر هادي العامري الذي قد يكون ميالاً إلى التهدئة مع واشنطن بناء على تقييمه للموقف الضعيف الذي أصبحت عليه إيران داعمة للميليشيات العراقية.

إعادة ترتيب المشهد الأمني والعسكري في العراق ضرورة ملحة تقتضيها جهود إعادة هيكلة الدولة التي لم تعد تحتمل وجود سلاح منقلت وأجسام شبه عسكرية موازية ممثلة في الميليشيات المسلحة التي سيكون ضبطها تحدياً كبيراً يواجه رئيس الوزراء الجديد مصطفى الكاظمي بالنظر إلى تغوّل تلك الميليشيات وانفلاتها.

بغداد - حرص مصطفى الكاظمي على أن تشمل أولى القرارات التنفيذية التي اتخذها كرئيس لوزراء العراق وقائد أعلى لقواته المسلحة، المؤسسة الأمنية والعسكرية، وذلك في رسالة واضحة بشأن جدية في إصلاح تلك المؤسسة وترميم صفوفها وإعادة هيكلتها التي ترتبط بها هبة الدولة، وذلك بعد سنوات طويلة من التراجع في مقابيل صعود الميليشيات وتغوّلها حتى أصبحت ذات سطوة على القرار السياسي نفسه.

وقام الكاظمي بإعادة الجنرال عبدالوهاب الساعدي إلى رئاسة جهاز مكافحة الإرهاب بعد أشهر من إحلالته على وظيفة مكتبية في وزارة الدفاع من قبل رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي، فيما أعاد العميد يحيى رسول إلى منصبه السابق متحدّثاً باسم القائد العام للقوات المسلحة، وكان قد استُبعد منه أيضاً لمصلحة اللواء الركن عبد الكريم خلف المعروف بقربه من قيادات الحشد الشعبي.

وشهدت القوات المسلحة العراقية طيلة سنوات تراجعاً كبيراً بسبب الفساد الذي تسرب إليها حتى أصبحت تضم في صفوفها الآلاف من المنتسبين الوهميين المجرّب عنهم محلياً بـ"الغضائين" كما لعبت الاعتبارات السياسية وحتى الطائفية دوراً كبيراً في ذلك التراجع، وذلك عندما أقيم الآلاف من الأفراد في صفوفها من مختلف الرتب وفق معيار معارضتهم لنظام حزب البعث وولائهم للنظام الذي قام على أنقاضه سنة 2003. وقد عُرف هؤلاء بـ"ضباط الدمج"، لأنهم اندمجوا ولم يرتقوا في المراتب العسكرية وفق الأنظمة المتعارف عليها.

وأفضى ذلك المسار إلى كارثة سقوط ما يقارب ثلث مساحة العراق بيد تنظيم داعش سنة 2014 التي مثلت أيضاً بداية "ربيع" جديد للميليشيات المسلحة التي وجدت في الإنخراط بقوة وفاعلية في محاربة التنظيم فرصة سانحة للمزيد من التخطّط والتسلح والحصول على التمويلات من مواردها، خصوصاً وقد تمّ إنشاء هيكل ضمّ العشرات منها وعرف باسم "الحشد الشعبي". وقد تحوّل الحشد إلى قوة منافسة للقوات المسلحة العراقية، بل إنّه اخترقها من الداخل عندما تمّ إعلان انتمائه إليها بشكل صوري. وقد امتدّت سيطرته إلى المجال السياسي عندما شارك في الانتخابات التشريعية الماضية عن طريق تحالف الفتح الذي دخل البرلمان وبات مشاركاً في

عبدالله الذي فضل الاكتفاء بذكر اسمه الأول. وقال عبدالله الذي لا يعرف إن كان سيتمكن من إتمام بناء منزله "لقد ارتفعت كلفة مواد البناء الباهظة الثمن مع مضاعفة ضريبة القيمة المضافة".

ويشعر الكثير من السعوديين بالحنين لما تسميه الخبرة بالشؤون السعودية كارين يانغ "العقد السحري" بين عامي 2003 و2014، عندما راكمت المملكة ثروة مذهلة من عوائد النفط وانعكست في زيادة رفاهية مواطنيها.

ومن المرجح أن يؤدي تقليص سخاء الدولة إلى تقليل الاستهلاك، إذ تتوقع الشركات انخفاض مبيعات كل شيء، من السيارات إلى مستحضرات التجميل والأجهزة المنزلية.

وقالت يانغ الباحثة في معهد أميركان إنتربرايز "إن تكلفة المعيشة ارتفعت أكثر بكثير بالنسبة للأسرة السعودية المتوسطة. وإن الآثار غير المباشرة ستلحق الضرر بنمو أعمال القطاع الخاص".

وأضافت "ضريبة القيمة المضافة ستزيد نفقات الأسرة، من الغذاء إلى السكن والمياه والكهرباء وفواتير المطاعم والنقل والتعليم والصحة".

كما تخاطر المملكة بأن تصبح أقل قدرة على المنافسة مقارنة بدول الخليج الأخرى التي اعتمدت ضريبة القيمة المضافة في الوقت نفسه لكنها امتنعت حتى الآن عن رفعها إلى أكثر من 5 في المئة.

ومع ذلك، فإن لدى المملكة العربية السعودية خيارات محدودة إذ تعاني ميزانية الدولة كثيراً من جراء انخفاض عائدات النفط بالإضافة إلى أزمة فيروس كورونا المستجد التي شلت عملياً الاقتصاد المحلي.

وسجلت شركة النفط العملاقة أرامكو التي توفر السيولة للمملكة انخفاضاً بنسبة 25 في المئة في أرباح الربع الأول، فيما يتوقع أن تكون بقية عام 2020 أصعب.

وإجراءات التقشف التي تبلغ قيمتها 27 مليار دولار لن تحل سوى جزء من العجز الكبير في الميزانية السعودية والتوقع أن يرتفع إلى مستوى قياسي يبلغ 112 مليار دولار هذا العام.

لكن الحكومة حريصة على عدم خفض الوظائف العامة والرواتب وسط ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب بالفعل.

ويعمل ما يقرب من ثلثي السعوديين في مؤسسات حكومية، وتتسكّل فاتورة أجور القطاع العام ما يقرب من نصف النفقات الحكومية ككل.

وفي حين أن الحكومة خفضت بدل تكلفة المعيشة الذي كان يحصل عليه موظفو الدولة، فقد حافظت على بدل شهري آخر يُعرف باسم "حساب المواطن" يستفيد منه نحو 12 مليون سعودي ويكلف سنوياً المليارات من الدولارات.

وقال كوينتن دو بيمودان من معهد أبحاث الدراسات الأوروبية والأميركية "إن قطع الإعانات في الوقت الذي يعاني فيه الناس من شح اقتصادي خطوة مدفوفة بالمخاطر. ولتجنب حدوث رد فعل عنيف، فإن السعودية تلغي بدلاً فيما تحافظ على الأخرى على الرغم من أنها لا تستطيع تحمل تكاليف أي منهما".

العقد السياسي أمام اختبار التحدي الاقتصادي في السعودية



من آثار سنوات الوفرة

## مرجعية النجف: لم نطلب من العامري ترؤس الحشد

تطبيق قانون هيئة الحشد الشعبي، وتفعل هيكلية الحشد بحذافيرها، مع توضيح المراكز التي من أجلها أسس الحشد. ويتكون الحشد الشعبي من فصائل مسلحة أغلبها شيعية انخرطت في قتال داعش بعد فتوى من السيستاني الذي بدت مرجعيته أكثر ميلاً لضبط هذا الهيكل وإخضاعه عملياً لسلطة الدولة وهو ما لا يرغب فيه أغلب قادة الميليشيات المشكلة له، مفضلين الإبقاء على الإنتماء السوري للحشد إلى القوات النظامية.

وجاء ذلك في بيان أصدره مكتب الكربلائي رداً على بيان لتحالف الفتح قال فيه إن الكربلائي طلب من زعيم التحالف هادي العامري أن يرأس الحشد الشعبي، وذلك خلال زيارة العامري إلى ممثل المرجعية. وأوضح بيان الكربلائي أنّ ممثلي المرجعية لا يطلبون من أي مسؤول اللقاء بهم وإنما طلب اللقاء يكون من قبل المسؤول نفسه، وهذا ما حدث بالنسبة للقاء العامري مع الكربلائي. ولفت إلى أنّ "ما تم طرحه في اللقاء هو بيان رؤية المرجعية حول ضرورة

بغداد - نفت المرجعية الشيعية العليا في العراق الممثلة بعلي السيستاني أن تكون قد طلبت من أحد تولي رئاسة الحشد الشعبي، وذلك بعد رواج أنباء عن اقتراحها اسم هادي العامري زعيم منظمة بدر ليتولّى المنصب الذي يشغله في الوقت الحالي فالج الفياض. وقال الشيخ عبدالمهدي الكربلائي ممثل السيستاني، الجمعة، إن المرجعية "لا تطلب من أحد تولي رئاسة الحشد الشعبي، كونه ليس من اختصاصها القانوني".